

تحديات الالتزام بمعايير السيولة المقررة من لجنة بازل 3 في المصارف العربية Challenges of adhering to liquidity standards set by Basel III in Arab Banks

أ.د. شوقي بورقبة

مخبر تقييم رؤوس أموال الجزائر في ظل العوالة

جامعة سطيف 01

الجزائر

chawki62000@yahoo.fr

فارس ناصري

مخبر تقييم رؤوس أموال الجزائر في ظل العوالة

جامعة سطيف 01

الجزائر

faresnasri8@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/12/31

تاريخ القبول: 2024/12/28

تاريخ الاستلام: 2024/11/30

ملخص:

من أجل مواكبة التغيرات التي أحدثتها الازمة المالية في النظام المالي، عملت لجنة بازل على وضع مجموعة من الاطر والإجراءات الجديدة والتي كانت تحت شعار بازل3، حيث كان التركيز اكثر على رأس المال بالإضافة إلى الاهتمام بمخاطر السيولة عن طريق تبني معيارين يساعدان المصرف على مواجهة كل الالتزامات سواء على الأجل القصير او الاجل الطويل، وعليه فإن الدول العربية كذلك ليست بعيدة عن هذه التغيرات، حيث قامت العديد من المصارف المركزية العربية على إلزام المصارف على المستوى المحلي بتطبيق النسب الخاصة بالسيولة المقترحة من قبل لجنة بازل 3 وهذا إما بشكل مباشر أو بالاعتماد على فترات انتقاله، ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن المصارف العربية شهدت مجموعة من التحديات والصعاب، لكن رغم هذا استطاعت ان تطبق كل من نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر وتحقيق نسب تتجاوز المقترحة من قبل لجنة بازل. الكلمات المفتاحية: بازل3، مخاطر السيولة، سيولة مصرفية، نسبة تغطية السيولة، نسبة صافي التمويل المستقر تصنيف JEL : E60 ; E52 ; G28 ; G18

Abstract:

To keep pace with the changes brought about by the financial crisis in the financial system, the Basel Committee developed a set of new frameworks and procedures under the banner of Basel III. The focus was primarily on capital while also addressing liquidity risks through the adoption of two key standards aimed at enabling banks to meet their obligations, whether in the short or long term. Consequently, Arab countries were not exempt from these changes, as many central banks in the region mandated local banks to comply with the liquidity ratios proposed by Basel III, either directly or through transitional phases. Based on the above, it can be said that Arab banks faced a range of challenges and difficulties. However, despite these challenges, they succeeded in implementing both the Liquidity Coverage Ratio and the Net Stable Funding Ratio, achieving levels that exceeded the benchmarks proposed by the Basel Committee.

Keywords: Basel III; liquidity risks; banking liquidity; liquidity coverage ratio; net stable funding ratio.

Jel Classification Codes : E60 ; E52; G28 ; G18

1. تمهيد:

يعتبر موضوع السيولة من المواضيع الأكثر أهمية بالنسبة للبنوك، بحيث أن نقص أو عدم الاستخدام الأمثل للسيولة ينجر عنه مخاطر عديدة والتي قد تصل إلى انعدام الثقة، وباعتبار عمل البنوك يعتمد بشكل كبير على أموال الودائع فأنها تسعى جاهدة على تحقيق أكبر ربح، مع العمل على الوفاء بالالتزامات في الأجل المتفق عليها.

ومن أجل تفادي هذه المخاطر على البنك تبني نظام فعال لإدارة المخاطر بحيث يكون قادر على وضع حلول في الأوقات المناسبة، ومن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك مخاطر السيولة، فعدم توفر السيولة في الوقت اللازم يؤدي إلى أحداث مشاكل كبيرة داخل البنك وبالتالي بداية نشوب أزمة مصرفية، وعليه لصد هذه الأزمة يتوجب على النظام المصرفي وضع أطر رقابية جديدة تعمل على الاهتمام بشكل متزايد بمثل هذه المخاطر خاصة بعد أزمة 2008، ومن الجهود المبذولة لتجنب أو التقليل من مشكلة السيولة تم وضع مجموعة من القوانين والتشريعات الرقابية من قبل لجنة بازل والتي تعد من أهم التطورات المهمة في تاريخ العمل المصرفي، حيث قامت هذه اللجنة بإصدار عدد معايير، كان أولها سنة 1988 وتمثلت في معايير الكفاية الحدية لرأس المال والذي اعتبر معياراً للسلامة المالية للبنوك، كما قامت اللجنة بالعديد من التعديلات وكذلك إصدار وثائق استشارية إلى أن أصدرت مقررات بازل الثانية عام 2004 وكانت أكثر شمولاً وحساسية لمختلف المخاطر، وبعد أزمة الرهن العقاري التي شهدتها العالم كان لزاماً على لجنة بازل إعادة النظر في مقرراتها من خلال إعطاء صياغة جديدة تتلائم مع التغيرات السابقة والأحداث اللاحقة وكان هذا تحت مسمى معايير بازل الثالثة، بحيث شهدت هذه الاتفاقية على عدة تغييرات بدايتها كان إضافة نسب جديدة للكفاية الحدية لرأس المال، كما تم إدخال معيار الرافعة المالية بالإضافة إلى ضرورة زيادة الاهتمام بمخاطر السيولة من خلال إدخال متغيرين أحدهما على المستوى القصير والآخر على المستوى المتوسط والطويل.

1.1. إشكالية الدراسة:

بعد التداعيات التي أحدثتها الأزمة المالية لسنة 2008 في الجهاز المصرفي لبعض الدول العربية، ومن أجل مواكبة التغيرات التي حدثت حاولت بعض الدول العربية مواجهة الأزمة من خلال القيام بتتبع كل التعليمات الرقابية الصادرة عن هيئات الرقابة والأشراف مثل لجنة بازل الثالثة، ومن بين المقررات التي أخذت أكثر اهتمام نسب السيولة في الأجل القصير والمتوسط، باعتبار هذا العنصر هو العامل الأساسي الذي يمكن المصرف من الوفاء بالتزاماته في الأجل المتفق عليها، وعليه ومن أجل تطبيق المصارف العربية لنسب السيولة وفق السلم الزمني المقترح كانت أمام مجموعة من التحديات والصعوبات، لكن رغم هذا فقد استطاعت الوصول إلى تطبيق النسب من خلال التركيز على تبني إدارة للمخاطر متعلقة بالسيولة، ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم التحديات التي تواجه المصارف العربية للتكيف مع معايير السيولة المقررة من طرف لجنة بازل 3؟

2.1. فرضيات الدراسة :

وللإجابة على هذا السؤال، يهتم البحث بالإجابة على الفرضيات التالية:

— تواجه المصارف العربية تحديات من أجل التكيف مع معايير السيولة المقترحة من قبل لجنة بازل 3 ؟

3.1. منهج الدراسة:

تبعاً لمتطلبات انجاز هذه الدراسة فإن المنهج المتبع هو المنهج الوصفي والتحليلي، والذي من خلاله سنقوم بعرض مدى التزام المصارف العربية بمعايير السيولة المقترحة من قبل لجنة بازل 3 وهذا بتوصيات من المصارف المركزية العربية، حيث كانت الدراسة تمتد من سنة 2016 إلى غاية 2023 كما أنه سيتم توضيح التحديات التي واجهت المصارف العربية في تطبيق النسب المقترحة وكذلك العمل على وضع مجموعة من النتائج تساعد المصارف على الامتثال الجيد لكل التغيرات التي سوف تحصل.

4.1. الدراسات السابقة:

- الدراسة الأولى: إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل 3 في الدول العربية للباحثة هبة عبد المنعم، أبو ظبي 2019، حيث تهتم هذه الدراسة بتحديد موقف الدول العربية من تنفيذ المتطلبات الرقابية لإدارة مخاطر السيولة لاسيما فيما يتعلق بتطبيق كل من نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، كما تحاول هذه الورقة الوقوف على طبيعة التحديات التي تواجه المصارف العربية وما هي المجهودات التي تبنتها للتطبيق الناجح لمتطلبات السيولة.
- الدراسة الثانية: مدى تطبيق المصارف العراقية لمتطلبات بازل 3، دراسة تحليلية لعينة من المصارف الخاصة العاملة بالعراق من إعداد الباحثين عمر علي كمال و ميس باسم اسماعيل، العراق 2021: حيث تمثلت مشكلة الدراسة في مدى تطبيق المصارف العاملة في العراق لمتطلبات بازل 3 وهل يتابع البنك المركزي تطبيق تلك المصارف للمتطلبات بشكل مستمر، حيث توصلت الدراسة إلى أن بعض المصارف العراقية قد بدأت في تطبيق المتطلبات مثل مصرف المنصور رغم التأخر على الإطار الزمني الذي

وضع من قبل اللجنة، أما فيما يخص نسب السيولة فإن مصارف عينة البحث لم تطبق المتطلبات الخاصة بالسيولة ماعدا مصرف اشور الدولي.

- الدراسة الثالثة: نسب السيولة المصرفية وفقا لمقررات بازل 3 في الدول العربية من إعداد صبرينة نقيش وإلياس بوجعادة ، الجزائر 2023: اهتمت هذه الورقة بدراسة المصارف العربية وملاحظة مدى التزامها بتطبيق نسب مخاطر السيولة المصرفية لبازل ، حيث خلصت الدراسة إلى أن بعض الدول العربية قد تبنت قياس السيولة المصرفية مثل عمان السعودية ، الكويت والإمارات المتحدة ، كما توصلت الدراسة كذلك إلى ضرورة تبني المصارف العربية انساب السيولة الخاصة ببازل 3 من أجل مواكبة التطورات المالية العالمية وكل هذا يكون بشكل تدريجي.

II. مدخل للسيولة البنكية وتقنيات ادارتها

تعتبر إدارة مخاطر السيولة من المهام الصعبة التي تواجه الإدارة الداخلية للبنك، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها عدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية للخارج التي تغطي الالتزامات، بالإضافة لصعوبة التنبؤ بالمستقبل فيما يخص المصادر الجديدة التي تساعد في مواجهة السحوبات المفاجئة والطارئة خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية المختلفة، وعليه لتفادي ماسبق أو التقليل منه فإن البنك يسعى دائما لتعظيم العائد من خلال توجيه الاموال نحو الأصول المربحة وقليلة المخاطر، لكن هذا يعتمد على وجود سياسة داخلية مرنة من اجل تسيير وتوجيه السيولة.

1.II. ماهية مخاطر السيولة وأنواعها:

نتيجة استخدام البنك لأموال الغير فهذا يجعله عرضة للعديد من المخاطر، ومن بينها خطر السيولة الذي سيتم توضيحه ضمن هذا العنصر مع أهم النقاط المرتبطة به.

1.II.1 مفهوم مخاطر السيولة: يمكن تعريفها على الشكل التالي:

- تتمثل في عدم احتفاظ البنك بنقدية كافية ومن ثم التوجه إلى الاقتراض لمواجهة مسحوبات الودائع والطلب الصافي إلى القروض والاحتياجات النقدية الأخرى، ولمواجهة خطر السيولة قد يندفع البنك إلى اقتراض أموال طارئة بتكلفة عالية لمواجهة احتياجاته المؤقتة من النقدية مخفضا مكاسبه. (حسن، 2011، صفحة 11)
- تتمثل في عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها، وعدم الاستفادة من الفرص المتاحة للحصول على العائد. (شبيب، 2012، صفحة 242)
- ومن خلال ما سبق يمكن تعريف مخاطر السيولة على انها المخاطر التي تنشأ من خلال عدم الموازنة الجيدة بين موجودات البنك والتزاماته.

2.II.1 أنواع مخاطر السيولة: تتمثل أنواع مخاطر السيولة في :

- مخاطر السيولة التمويلية: تظهر مخاطر السيولة التمويلية عندما يكون البنك غير قادر على مواجهة التدفقات النقدية المتوقعة والغير متوقعة بكفاءة.
- مخاطر السيولة السوقية: هي مخاطر تحدث نتيجة صعوبة تحويل الأصول إلى سيولة، وذلك لوجود بعض الظروف الصعبة عند البيع أو الرهن مثلا.
- مخاطر السيولة العرضية: تنشأ من عمليات السحب المفاجئ التي قد يتعرض لها البنك من ودائع العملاء أو السحوبات المفاجئة من الحسابات التي تتمتع بتسهيلات ائتمانية.

2.II. النظريات المفصرة لإدارة السيولة واستراتيجياتها:

نتيجة للأهمية البالغة التي تحتلها السيولة في العمل المصرفي، ادى الباحثين إلى العمل على وضع استراتيجيات ونظريات مختلفة تساعد البنوك على تحديد الطرق الضرورية التي يمتن تبنيها واستخدامها في حالة تعرضها لخطر متعلق بعنصر السيولة.

1.II.2 نظريات إدارة السيولة: تتمثل نظريات ادارة السيولة في:

- نظرية القرض التجاري: تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة البنك التجاري تتحقق تلقائيا من خلال التصفية الذاتية لقروضه، والتي يجب أن تكون لفترات قصيرة لغايات تمويل رأس المال العامل (دورة الاستغلال)، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح. وتناسب هذه النظرية المجتمعات التجارية التي فيها الغالبية العظمى من عملاء المصرف تجار والذين يحتاجون إلى التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة. (حمزة، 2012، صفحة 41)
- نظرية التحول: تشير إلى أن المصرف التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطات الأولية بموجودات قابلة للتحويل إلى نقد عند الحاجة إلى الأموال، وتتميز هذه الموجودات بقابليتها البيعية العالية، أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة وبدون خسارة. (بوعبدلي و عبي حمزة، 2014، صفحة 103)
- نظرية الدخل المتوقع: تستند هذه النظرية إلى توظيف أموال البنك أو المؤسسة المالية بشكل عام في مختلف الأنشطة المالية والبنكية، وعليه تعتمد هذه النظرية على الدخل الذي ستحققه المؤسسة المقترضة نتيجة استخداما واستغلالها الجيد للأموال

وتوظيفها في مجالات تدر عليها أرباح تساعد على تسديد أقساط القرض في مواعيد الاستحقاق، وهذه النظرية تساهم في زيادة حجم الأرباح المتحققة للمصرف وذلك لأنها تستخدم كل الأموال المتاحة باستثناء الاحتياطات في أنشطة استثمارية مختلفة. (بورقية، 2011، صفحة 5)

نظرية إدارة المطلوبات: منذ أواخر الستينات ومطلع السبعينات من هذا القرن تطور مفهوم جديد لإدارة السيولة، يقول انه بمستطاع المصرف المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال في السوق المالية لمواجهة احتياجاته إلى الإقراض، أو لمواجهة طلبات المودعين أي أن هذه النظرية طرحت مفهومها للسيولة على أساس قدرة المصرف على جذب أموال جديدة أكثر من اعتماده على سيولة أصوله. (بوعبدلي و عبي حمزة، 2014، صفحة 103)

II.2.2. استراتيجيات ادارة السيولة: هناك ثلاث استراتيجيات لإدارة السيولة هي:

- إدارة سيولة الأصول: تقوم هذه الإستراتيجية على أساس أن الأصول السائلة تعتبر مصدرا بديلا للنقد حيث تتميز الأصول السائلة بإمكانية التحويل السريع إلى سيولة وباستقرار سعرها، وكذلك قابليتها إلى التحول من نقد إلى أصل أو العكس، وبدون خسارة أو مع خسائر منخفضة، ورغم مزايا هذه الإستراتيجية إلا أنها مكلفة نوعا ما.
- إدارة سيولة الخصوم: تقوم هذه الاستراتيجية على قدرة البنك لتوفير السيولة عن طريق اللجوء الى الاسواق المالية والقيام بإصدار أوراق مالية قصيرة الأجل. (الحسيني و الدوري، 2003)
- إدارة سيولة المتوازنة: تقع الإستراتيجية المتوازنة لإدارة السيولة وسطا بين إدارة سيولة الأصول وإدارة سيولة الخصوم، بمعنى آخر على البنك الاحتفاظ بأصول سائلة مع لجوئه عند الضرورة إلى الإقتراض من السوق النقدي، ويمكن الاعتبار أن الإدارة المتوازنة للسيولة شكلا من أشكال إدارة الأصول والخصوم، وهي تعرف على أنها فن وعلم اختيار أفضل مزيج بين أصول المؤسسة وخصومها.

III. الاطار الرقابي لإدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل 3:

يهدف الأخذ في الاعتبار للدروس المستفادة من الازمة المالية العالمية، قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بمراجعة مجموعة من الأطر واللوائح لإدارة السيولة وقد خرجت بمجموعة من المبادئ والتي يجب الالتزام بها من طرف جميع المصارف، بالإضافة تم وضع نسبتين تعمل على مساعدة المصارف على إدارة السيولة بشكل جيد واحدة كانت على الأجل القصير وأطلق عليها تسمية نسبة تغطية السيولة LCR، وأخرى على الأجل المتوسط والطويل سميت بصافي التمويل المستقر NSFR.

1.1.1. نسب السيولة: لقد اوضحت الازمة المالية ان للسيولة اهمية كبيرة في عمل النظام المالي، ومن الواضح ان لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وهذا من أجل مواجهة كل المخاطر سواء على المدى القصير مثل السحوبات المفاجئة أو على المدى المتوسط والطويل، حيث تقترح اعتماد نسبتين هما:

1.1.1.1. نسبة تغطية السيولة LCR: يهدف هذا المقياس إلى ضمان محافظة البنك على مستوى مناسب من أصول عالية الجودة والغير مرهونة والتي يجب ان تمتاز بإمكانية تحويلها إلى نقد لتتماشى مع احتياجات السيولة لفترة المقدرة بـ 30 يوم كما ينبغي على مخزون الأصول السائلة الخاصة بالبنك الصمود حتى 30 يوما من سيناريو الضغط المقترح، ومن اجل توفير السيولة اللازمة لتغطية المخاطر يفترض أن تتخذ الإجراءات المناسبة من قبل الإدارة أو المشرفين وهذا بغرض البحث عن مصادر مختلفة تمتاز بدرجة سيولة عالية. ونسبة تغطية السيولة تعرف بالعلاقة التالية: (Tamaa & Wilkins, 2013, p. 36)

$$\frac{\text{السائلة جيدة النوعية}}{100\%} \leq$$

كما أقرت اللجنة مراجعات لتعريف الأصول السائلة المؤهلة الخاضعة للمتطلب العام حيث ان مثل تلك الأصول تبقى سائلة بشكل احترازي في فترات الضغط والهدف هو تحقيق معايير و تعريف يعاقبان أوضاع السيولة غير الاحترازية أو التحوطية مع تقليل الالتواءات على مستوى النظام (Basel committee on Banking Supervision , liquidity coverage ratio disclosure standers, 2010, p. 1).

وقد تمت إعطاء البنوك مدة تجريبية للعمل على جمع الاصول التي تتلائم مع طبيعة نسبة تغطية السيولة، والتي سيتم ايضاحها في الجدول التالي:

الجدول (1): الجدول الزمني لتطبيق نسبة تغطية السيولة وفق مقرارات بازل 3

السنة	01/01/2015	01/01/2016	01/01/2017	01/01/2018	01/01/2019
LCR	60%	70%	80%	90%	100%

Source : Basel committee on banking supervision : basel3 : the liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring, bank for international settlements, january 2013, p :8.

انطلاقاً من الجدول يمكن القول بأن لجنة بازل قد صرحت بأن تكون نسبة السيولة في المصارف 100 في المائة بداية عام 2019، كما يسمح للمصارف في أوقات الأزمات المالية استخدام المخزون المتوافر لديها من الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية التزاماتها تحت إشراف السلطات الرقابية، وهو ما يعني انخفاض النسبة عن المستوى المقرر في مثل هذه الحالات، كما يمكن أن تخفض النسبة كذلك في حالة تنفيذ الدولة للإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي قد تتطلب دعماً من القطاع المالي و المصرفي. (2013، settlement) من أجل الحفاظ على الأصول السائلة عالية الجودة عملت الهيئات الرقابية بإلزام المصارف بالاحتفاظ بهذه النسب بشكل مستمر، أن تراقب أية فجوات محتملة في التطبيق، وعليه وضعت مجموعة من الخصائص اللازمة لتوافرها في الأصول عالية الجودة والمتمثلة في: (المنعم، 2019، صفحة 16)

- اختيار الأصول منخفضة المخاطر وعالية الجودة، بحيث تتميز بخاصية التحويل السريع؛
- الاتفاق على وضع طريق تسعير موحدة للأصول عالية الجودة من أجل سهولة القياس، وابعاد الأصول الأكثر تعقيداً وغير المتعارف عليها Exotic Assets؛
- الإدراج في أسواق مالية متطورة ومعترف بها؛
- الزامية امتلاك المصرف للأصول عالية الجودة؛
- أن تكون الأصول عالية الجودة غير مستخدمة لتغطية مراكز المتاجرة للمصرف، وأن لا تستخدم كضمانات؛
- الاعتماد على الخبرات والمكتسبات التي يمتاز بها المصرف من أجل اقتناء الأصول نظراً لجودتها العالية؛
- قيام المصرف بعملية تسهيل الأصول بشكل دوري سواء عن طريق البيع النهائي أو عمليات إعادة الشراء، وهذا من أجل اختبار إمكانية استخدام هذه الأصول كمصدر سيولة إضافي عند الضرورة. (المصري، 2016)

2.1.1.1. نسبة صافي التمويل المستقر أو الثابت: (Net Stable Funding Ratio NSFR)

لتشجيع المزيد من التمويل المتوسط والطويل الأجل للأصول وأنشطة البنوك وضعت اللجنة " نسبة التمويل المستقرة الصافية"، تم تصميم هذا المعيار ليعمل بمثابة آلية فرض الحد الأدنى لتكملة معيار نسبة تغطية السيولة وتعزيز غيرها من الجهود الإشرافية عبر التحفيز على تغييرات هيكلية في وضعيات لمخاطر السيولة للبنوك بعيداً عن عدم تطابق التمويل القصير الأجل ونحو تمويل أكثر ثباتاً، أطول أجلاً للأصول وأنشطة البنوك.

كما يهدف NSFR إلى الحد من الاعتماد المفرط على التمويل خلال فترات نشاط سيولة السوق وتشجيع تقييم أفضل لمخاطر السيولة في جميع البنود داخل الميزانية وخارجها. كما أنها تهدف أيضاً إلى توفير موارد مستقرة تضمن لأي بنك مواصلة نشاطه بشكل سليم لمدة سنة في فترات ضغط قد تمتد في المستقبل نتيجة تراجع في الربحية والأداء أو تراجع تنقيط القروض أو أوراق البنك أو الأطراف المقابلة في عقود المشتقات، أو نتيجة حادث قد يؤثر سلباً على نشاط البنك وأصوله (التجار، 2013، صفحة 248)، و تحسب كما يلي:

$$\text{المستقرة المتاحة} \leq 100\%$$

يبدأ العمل بنسبة صافي التمويل المستقر اعتباراً من 1 جانفي 2018، وسيتم إيضاح ذلك في الجدول التالي:
الجدول رقم (2): الجدول الزمني لتطبيق نسبة التمويل المستقر وفق متطلبات بازل

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
NSFR		فترة رقابة اشرافية		بدأ التطبيق	النسبة يجب ان تكون أكبر 100%

Source : Basel committee on banking supervision : basel3 : the liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring, bank for international settlements, january 2013, p :8.

بعد أن تأكدت السلطات الرقابية بأن جل المصارف بدأت في تطبيق المعيار الأول الخاص بالسيولة، تمت وضع إطار زمني آخر يساهم في التقليل من مخاطر السيولة ولكن إلزامية تطبيقه على الأجل المتوسط والطويل، كما أن لجنة بازل بالاتفاق مع الهيئات الرقابية قد أعطت مساحة للمصارف من أجل العمل على البدء في تجميع المصادر الضرورية بالإضافة إلى اتباع كافة التعليمات الصادرة عن هيئات الرقابة والإشراف كما أصدرت اللجنة بأن بداية التطبيق ستكون سنة 2018 مع ضرورة مراعاة تحقيق نسبة 100% أو أكبر.

2.1.1.2. مبادئ إدارة السيولة المقترحة من طرف لجنة بازل 3:

قامت لجنة بازل في شهر جانفي 2008 بنشر نتائج تتعلق بعدم التزام المصارف خلال فترة الازمة بالمبادئ الرئيسية لمخاطر السيولة خاصة عندما كانت الأسواق تتسم بوفرة السيولة، ويهدف أخذ الاعتبار للدروس المستفادة من الأزمة قامت لجنة بازل للرقابة

المصرفية بمراجعة جملة من الممارسات لإدارة مخاطر السيولة وخرجت بـ 17 مبدأ لضمان الإدارة الجيدة لمخاطر السيولة، حيث أنه تم تقسيمها إلى 12 مبدأ تلزم به المصارف في إدارة سيولتها و 4 مبادئ خاصة بالسلطات الرقابية، ومبدأ واحد خاص بعملية الإفصاح. (المنعم، 2019، الصفحات 10-13). وفيما يخص المبادئ الـ 12 فقد ركزت على:

- الزام المصارف بالاحتفاظ بالأصول السائلة عالية الجودة، بحيث يتعين على السلطات الرقابية تقييم موقف السيولة واتخاذ التدابير اللازمة في حالة عدم التطبيق؛
- اتخاذ تدابير من طرف مجلس المصرف من أجل تحديد مستوى القدرة على تحمل مخاطر السيولة Liquidity Risk Tolerance؛
- توفير إدارة تتمتع بقدرات تضمن تحقيق الأهداف المسطرة من خلال استخدام الأدوات والسياسات المتاحة مثل رفع التقارير بشكل دوري ...؛
- الأخذ بعين الاعتبار كل التكاليف التي تترتب على المصرف عند تسعير منتجاته، أو عند اقرار منتج جديد؛ العمل على رصد وتحديد وقياس الخطر والسيطرة عليه؛
- وضع استراتيجية للتمويل تضمن التنوع الفعال في التمويل وأجاله؛
- إدارة المصارف لمراكز السيولة بشكل يومي والمخاطر التي يتعرض لها، وهذا للوفاء بالتزامات الدفع في الوقت المناسب؛
- يجب على المصرف أن يدير مراكز الضمانات المتوافرة لديه Collateral Positions، وهذا من أجل سهولة تحيل الأصول عليه الجودة إلى سيولة عند اللزوم؛
- اجراء اختبارات الضغط على المستوى القصير و المتوسط من أجل تحديد مخاطر السيولة المحتملة؛
- وضع خطة طوارئ للتمويل في حالة نقص السيولة.
- أما فيما يخص المبادئ المتعلقة بدور السلطات الرقابية فسيتم إيجازها كالتالي:
- قيام السلطات بتقييم دوري لإطار إدارة مخاطر السيولة، من خلال معرفة ما تم التوصل إليه وماهي النقائص التي تحتاج إلى تحسين؛
- مراقبة التقارير الداخلية والاحترازية، ومعلومات عن السوق؛
- التدخل عند الحاجة وفي الوقت المناسب من أجل معالجة القصور في عمليات إدارة مخاطر السيولة ووضعها في الوقت المناسب؛
- التواصل مع الجهات الاشرافية الأخرى سواء على المستوى المحلي أو الدولي.
- وفي الأخير المبدأ المتعلق بعملية الإفصاح، والذي يتضمن نشر معلومات للمشاركين في السوق من أجل اصدار حكم حول سلامة إدارة مخاطر السيولة.

3.III. مصفوفة رصد مخاطر السيولة: Liquidity Risk Monitoring Metrics

وهي عبارة عن تبني مجموعة من الأدوات الكمية المستخدمة لمراقبة مستويات إدارة المخاطر المتعلقة بالسيولة وعليه قامت لجنة بازل بتطوير حد أدنى من المعايير و الأدوات والمعلومات، التي يتعين على السلطات الرقابية استخدامها لتقييم مدى التزام المصارف بمتطلبات السيولة، ومن بين هذه المؤشرات:

- اختلاف أجال استحقاق الالتزامات التعاقدية؛
- مخاطر تركيز التمويل؛
- مدى توفر أصول غير مرهونة؛
- نسبة تغطية السيولة حسب العملات؛
- مخاطر السوق.

4.III. تقنيات إدارة مخاطر السيولة:

- إن تقنيات إدارة مخاطر السيولة هي في الأصل مستوحاة من المبادئ العامة التي تضمنتها توصيات لجنة بازل، وتتمثل في:
- تنوع الموارد: يجب على البنك أن يعمل على تنوع مصادره التمويلية، وهذا من خلال القيام بالتوظيفات المالية المتنوعة، بالإضافة الى البحث عن طرق وسبل تمويلية حديثة، من أجل تفادي تراجع المستوى المالي للبنك.
- وضع حدود للتحويل: إن تحويل الودائع الجارية إلى قروض طويلة الأجل هو النشاط الرئيسي والتقليدي للبنوك، إلا أن عملية التحويل يجب أن تكون محدودة وتخضع لرقابة محكمة من طرف الإدارة العليا، وهذا تفاديا للوقوع في مشكلة تفاوت الأجل (هي الفترة بين التحصيل والتسديد)، وعليه يجب على الإدارة وضع حدود مدروسة لهذه الفجوات.
- خطة الطوارئ التمويلية: يجب أن تكون لدى البنك خطة طوارئ متعددة تتضمن الإستراتيجية التي يتبعها البنك في حالة تعرضه لتراجع مفاجئ و طارئ في مستوى السيولة لديه.
- نظام الإنذار المبكر: هو عبارة عن نظام يستخدم من أجل تعريف وتوجيه وإنذار متخذي القرار باحتمالية حدوث الأزمة، وعليه فهو يساعد الإدارة على اتخاذ التدابير والإجراءات الوقائية اللازمة.

IV. تحديات تطبيق متطلبات السيولة المقترحة من قبل لجنة بازل 3 في المصارف العربية:

تسعى الدول العربية كغيرها من دول العالم إلى مواكبة كل التغيرات الحاصلة سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، وعليه كان واجب منها وضع مجموعة من الجهود من أجل تطبيق كل المستجدات، ومن بين هذه الأخيرة الأطر الرقابية الجديدة التي وضعتها لجنة

بازل 3 وخاصة فيما يتعلق بمتطلبات السيولة، ومن أجل التطبيق الجيد حرصت المصارف المركزية العربية بإصدار قرارات لكل المصارف التقليدية والإسلامية على الحرص للامتثال والالتزام بتطبيق كل التغيرات الحاصلة.

1.IV الإطار الزمني المقترح لتطبيق نسب السيولة:

في هذا السياق قد اقترحت لجنة بازل إطار زمني للبدء في تطبيق النسب المقترحة، حيث عملت على وضع نسبتين واحدة على الأجل القصير والأخرى على الأجل المتوسط والطويل، وعليه فإن الدول العربية محل الدراسة قد باشرت كذلك في وضع الأسس والأطر اللازمة من أجل التطبيق الجيد والحذر لهذه النسب، كما انها عملت على تطبيقها والوصول إلى القيم المقترحة في الوقت المحدد.

1.1.IV. تطبيق نسبة تغطية السيولة:

فيما يخص نسبة تغطية السيولة LCR فقد استطاعت بعض المصارف العربية تطبيقها في الأجل المقرحة وقد حققت نسبة أكبر من المقترحة ومن بين هذه الدول عمان، السعودية والكويت، حيث حققت في سنة 2016 على التوالي 206%، 196% و 160%، كما ان تطبيق هذه النسبة قد اقتصر على بعض الدول الأخرى لكن بنسب أقل مثل الإمارات تونس، العراق، مصر والمغرب حيث كانت النسبة 70% في سنة 2016 مع ملاحظة ارتفاعها بنسبة 80% في سنة 2017 وعليه يلاحظ بأن هذه الدول تسعى جاهدة لتطبيق النسبة وفق الشروط المنصوص عليها، كما تستمر العملية قيد الدراسة من طرف المصارف المركزية لبعض الدول العربية مثل البحرين، السودان، الأردن، فلسطين وموريتانيا وليبيا على العمل على وضع كل التدابير مع توفير المناخ اللازم للتطبيق الأمثل لهذه النسبة، وعليه يلاحظ بأن مصارف الدول العربية قد امتثلت لتطبيق نسبة تغطية السيولة وفق الجدول الزمني المقترح من طرف لجنة بازل الثالثة. والجدول الموالي يوضح كيفية تطبيق الدول العربية لنسبة تغطية السيولة المقترحة على الأجل القصير.

الجدول رقم (3): التقدم الفعلي لتطبيق المصارف العربية لنسبة تغطية السيولة

الدول	2016	2017	2018	2019
الأردن				جاري دراسة متطلبات ووضع خطط التطبيق
الإمارات	70%	80%	90%	100%
البحرين				جاري دراسة متطلبات ووضع خطط التطبيق
تونس	70%	80%	90%	100%
السعودية	196%			المصارف السعودية تجاوزت النسب المقترحة قبل المدة المحددة
السودان				جاري دراسة متطلبات ووضع خطط التطبيق
العراق	70%	80%	90%	100%
عمان	206%			المصارف العمانية تجاوزت النسب المقترحة قبل المدة المحددة
فلسطين				جاري دراسة متطلبات ووضع خطط التطبيق
الكويت	160%			وضع قوانين من طرف البنك المركزي الكويتي المتوافقة مع توصيات بازل
ليبيا				جاري دراسة متطلبات ووضع خطط التطبيق
مصر	70%	80%	90%	100%
المغرب	70%	80%	90%	100%
موريتانيا				جاري دراسة متطلبات ووضع خطط التطبيق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير الخاصة بصندوق النقد العربي

2.1.IV. تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر:

بعد المجهودات المبذولة من أجل تطبيق نسب السيولة على الأجل القصير، باشرت المصارف المركزية للدول العربية العمل على وضع خطط أخرى من أجل التوجه إلى تطبيق النسبة الثانية والتي أطلق عليها اسم نسبة صافي التمويل المستقر، حيث أن هناك دول عربية مثل السعودية والكويت قد حققت نسب أكبر من المقترحة والتي كانت على التوالي 126% بالسعودية و 105% بالكويت، وقد استطاعت هذه الدول تحقيق هذه النسب المرتفعة باعتبارهما تملكان بنية جيدة للنظام المالي. كما أنه تم الانتهاء من تطبيق النسبة في كل من مصر والعراق، وفي انتظار التنفيذ بداية من سنة 2018 في كل من الإمارات وموريتانيا وعمان، وللحرص الشديد على تطبيق هذه النسبة طلبت المصارف المركزية من المصارف بتزويدهم بشكل دوري بنتائج تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر، أما فيما يخص لبنان وتونس سيتم التطبيق مطلع سنة 2019 كما يجري حالياً دراسة المطلب في دول أخرى مثل الأردن، البحرين والسودان، المغرب وفلسطين. والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 04: التقدم الفعلي لتطبيق المصارف العربية لنسبة صافي التمويل المستقر

الدول	2016	2017	2018	2019
-------	------	------	------	------

الأردن	جاري دراسة متطلبات ووضع خطط التطبيق	أكبر من 100%
الإمارات	جاري دراسة متطلبات ووضع خطط التطبيق	أكبر من 100%
البحرين	جاري دراسة متطلبات ووضع خطط التطبيق	أكبر من 100%
تونس	جاري دراسة متطلبات ووضع خطط التطبيق	أكبر من 100%
السعودية	المصارف السعودية تجاوزت النسب والمحددة بنسبة أكبر من أو يساوي 100%	126%
السودان	جاري دراسة متطلبات ووضع خطط التطبيق	أكبر من 100%
العراق	جاري دراسة متطلبات ووضع خطط التطبيق	أكبر من 100%
عمان	جاري دراسة متطلبات ووضع خطط التطبيق	أكبر من 100%
فلسطين	جاري دراسة متطلبات ووضع خطط التطبيق	أكبر من 100%
الكويت	جاري دراسة متطلبات ووضع خطط التطبيق	أكبر من 100%
ليبيا	جاري دراسة متطلبات ووضع خطط التطبيق	أكبر من 100%
مصر	جاري دراسة متطلبات ووضع خطط التطبيق	أكبر من 100%
المغرب	جاري دراسة متطلبات ووضع خطط التطبيق	أكبر من 100%
موريتانيا	جاري دراسة متطلبات ووضع خطط التطبيق	أكبر من 100%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: صندوق النقد العربي 2017، استبيان ادارة مخاطر السيولة في الدول العربية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن المصارف العربية قد التزمت بما جاءت به توصيات لجنة بازل الثالثة، خاصة بما تعلق بمعايير السيولة وكيفية ادارتها، ونتيجة للأهمية التي تكتسبها هذه المعايير فقد قامت المصارف المركزية بالدول العربية على العمل على وضع أطر وقوانين أكثر صرامة مما جاء بها بمقررات بازل 3 وهذا من اجل التوضيح للمصارف بالأهمية الكبيرة التي تلعبها السيولة، باعتبارها السبيل الاول والأخير من أجل حماية المصرف من أية أزمة يمكن أن تحدث.

2.IV. تقييم مؤشرات السيولة المقترحة من قبل لجنة بازل 3 في الدول العربية:

بعد اقتراح لجنة بازل مدة من أجل توفير سيولة متماز بالصلابة والقوة لمواجهة الأزمات، قامت الدول العربية إنطلاقاً من خلال المصارف المركزية للامتثال لكل التعليمات الخاصة بالسيولة وكيفية ادارتها، كما قامت بوضع الأطر والاسس للمصارف على المستوى المحلي وإعطائهم التعليمات من أجل البدء في تطبيق المعايير في الأجل المتفق عليه، ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن المصارف العربية قد استطاعت تطبيق المعايير المتعلقة بالسيولة في الأجل المتفق عليها، فمنها من تجاوز النسبة ومنها من قام بالتنفيذ وفق النسب المقترحة، وأخرى كانت بصدد وضع الخطوات الأخيرة للتطبيق، وعليه سيتم في هذا المحور عرض النسب التي توصلت لها المصارف العربية خلال السنوات الأخيرة لملاحظة مدى الالتزام الشديد لتطبيق المعايير المتعلقة بالسيولة.

1.2.IV. تطبيق الدول العربية للمقررات المتعلقة بالسيولة المقترحة من قبل لجنة بازل 3:

من أجل تفادي الأزمات قامت المصارف العربية كذلك بالالتزام بالمقررات المقترحة من قبل لجنة بازل الثالثة وخاصة منها المتعلقة بمؤشرات السيولة، فقد تبعت المصارف العربية لكل التعليمات ونفذتها وفق السلم المقترح من قبل لجنة بازل، وعليه سيتم عرض أهم ما توصلت اليه المصارف العربية فيما يخص نسب السيولة خلال السنوات الأخيرة.

الشكل (1) : نسب الدول العربية التي تطبق نسب السيولة (معيان نسبة تغطية السيولة ومعيان صافي التمويل المستقر)

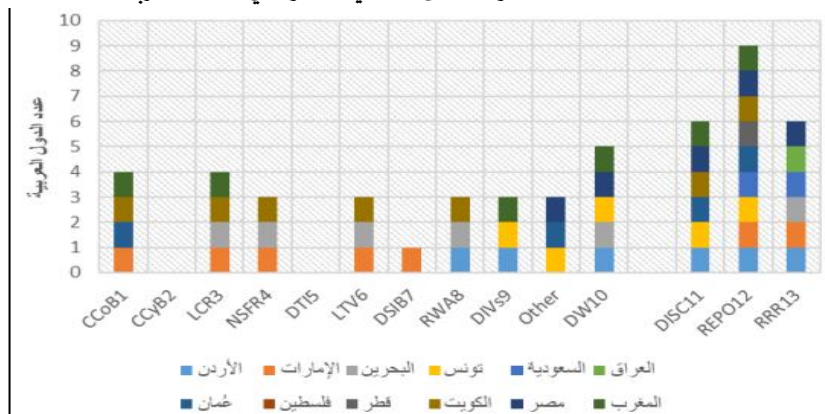


المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه وفيما يخص النسب المتعلقة بالسيولة نجد أنه خلال سنة 2023 قد استطاعت المصارف المركزية العربية تسجيل نسب معتبرة تبين بأن المصارف قد التزمت بتطبيق المقررات التي جاءت بها بازل 3 (نسب السيولة)، وعليه ومن خلال الشكل فقد كانت نسبة الدول العربية التي طبقت نسبة تغطية السيولة 81% من إجمالي الدول العربية، كما سجلت النسبة الثانية

مقدار 56% من الدول العربية المطبقة لنسبة السيولة المقترحة على الأجل المتوسط والطويل وتعد هذه النسبة منخفضة نوعاً ما مقارنة بالنسبة التي حققتها نسبة تغطية السيولة ويرجع هذا إلى الفرق بين المدة المقترحة التي وضعتها لجنة بازل. ولكن رغم هذا فإن المصارف العربية قد تمكنت من الوصول إلى النسب المقترحة كما سجل البعض الآخر نسب أكبر من المقترحة، وعليه يمكن القول بأنه رغم الصعوبات والضغوطات الحاصلة في النظام المصرفي إلا أن المصارف العربية قد استطاعت تنفيذ التعليمات المتعلقة بإدارة السيولة.

الشكل (1): تأثير جائحة كورونا على معياري السيولة في الدول العربية



المصدر: تقرير الاستقرار المالي العربي 2022، صندوق النقد العربي

أحدثت جائحة كورونا على النظام المالي العالمي عدة تغيرات وقد تسببت كذلك في التأثير على اقتصاديات العالم، والدول العربية كانت من المتأثرين كذلك بالمشاكل التي أحدثتها الجائحة، لكن ورغم هذا فقد قامت المصارف المركزية العربية بتبني بعض التغيرات من أجل مواجهة الأزمة على مستوى النظام المصرفي، فمن خلال الشكل يمكن القول بأن المصارف العربية قد استطاعت تحقيق نسب جيدة فيما يخص معياري السيولة، فمهما من استوفى النسب بمقدار يفوق المقترح ومنها من انتهج سياسة تخفيض النسب وفق التغيرات التي أحدثتها الجائحة ومن الدول التي قامت بإحداث تغير الإمارات البحرين، الكويت والمغرب، وهذه التغيرات تمثلت في تخفيض النسبة مقارنة بالمقترحة فمثلاً كانت النسبة التي يجب تحقيقها خلال سنة 2019 في كلا المعيارين هي 100% أو أكثر لكن هذه الدول وضعت معيار جديد يقى عن المقترح حيث كانت النسبة المقترحة الجديدة خلال جائحة كورونا هي 90%، وعليه يمكن القول بأنه رغم الأزمة إلا أن المصارف العربية قد تمكنت من توفير إدارة جيدة من أجل إدارة سيولتها وفق التغيرات الحاصلة والطارئة.

2.2.2.IV. النسب الخاصة بالسيولة المتوصل إليها من قبل المصارف العربية خلال الفترة (2014-2023):

بعد جميع المحاولات وسعياً للوصول إلى التطبيق الجيد للمعايير المقترحة من قبل لجنة بازل 3 فقد تمكنت المصارف العربية من تحقيق نتائج جد مرضية، لكن كل هذا كان بسبب الاسهامات والجهود التي قامت بها جهات الرقابة والإشراف الداخلية للبنوك، حيث قامت هذه الأخيرة بالتشديد على المصارف اتباع كل التعليمات والحرص على محاولة التكيف والموائمة للمعايير الدولية المقترحة من قبل لجنة بازل بما يتوافق مع الإطار الداخلي للمصارف العربية، ومن خلال هذا سنقوم بعرض مجموعة من الأشكال التي تبين تطبيق المصارف العربية للمعايير المقترحة وخاصة المتعلقة منها بالسيولة.

1.2.2.IV. نسب الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها في الأجل المتفق عليها وهذا من خلال الاعتماد على أصول قابلة للتسييل بشكل أسرع عند الحاجة، كما أنه عبارة عن مؤشر يساهم بشكل كبير في حساب معياري السيولة المقترح من قبل لجنة بازل 3، حيث أن هذه الأصول ذات الجودة العالية تعمل على التقليل من المخاطر المحتملة التي تتعرض لها المصارف وكل هذا يكون من خلال وجود إدارة للسيولة تتمتع بالكفاءة، وعليه سيتم عرض النسب المحققة من قبل المصارف العربية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3): نسب الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2014-2023)



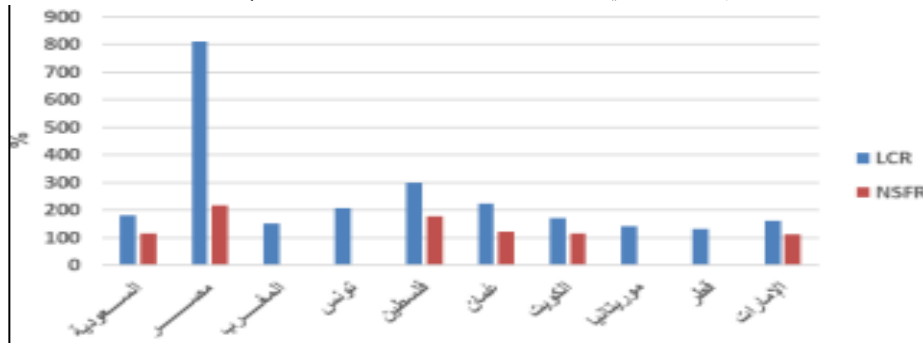
المصدر: تقرير الاستقرار المالي العربي 2024، صندوق النقد العربي.

من خلال الشكل أعلاه يمكن القول بأن المصارف العربية قد حققت مستويات جيدة لمؤشر السيولة خلال الفترة 2014 - 2023، حيث أنه عرف ارتفاع كبير خلال السنوات الأخيرة (2023-2022-2021) والتي وصلت إلى نسبة 34% خاصت بعد الانخفاض الذي شهده القطاع المصرفي العربي خلال التعرض لأزمة كورونا في الفترة (2020-2019) وعليه يمكن القول بأن ارتفاع هذا المؤشر يعتبر دلالة إيجابية وبداية للدخول نحو تنفيذ النسب الخاصة بالسيولة التي فرضتها لجنة بازل 3.

2.2.2.IV. نسب تغطية السيولة LCR ونسب صافي التمويل المستقر NSFR في القطاع المصرفي العربي خلال سنة 2023:

من خلال الشكل الموالي سيتم عرض النسب المتوصل لها في المصارف العربية لسنة 2023

الشكل رقم (4): معياري السيولة المطبق من قبل المصارف العربية لسنة 2023



المصدر: تقرير الاستقرار المالي العربي 2024، صندوق النقد العربي.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا بأن المصارف العربية كغيرها من المصارف العالمية استطاعت أن تحقق نسب تفوق النسب المقترحة من قبل لجنة بازل 3، كما تجدر الإشارة كذلك بأن هناك دول لم يتم إدراج النسب المتعلقة بصافي التمويل المستقر وهذا بسبب الاهتمام بشكل كبير بتوفير عناصر النسبة الأولى لكن هذا لا يمنع بأنهم حققوا نسب معتبرة فيما يخص النسبة الثانية لكن لم يتم إدراجها بسبب عدم وجود تحديث للقيم خلال سنة 2023.

3.2.2.IV. نسب تغطية السيولة ونسب صافي التمويل المستقر المتوصل إليها في بعض الدول العربية

– السعودية: بدأ الالتزام والتركيز أكثر على مراقبة مخاطر السيولة بالبنك السعودي بتاريخ 2011/11/18 وهذا حسب المرفقات 36- BOS 2866/59416، كما أنه كانت هناك فترة لمراقبة المعيارين المقترحين من قبل لجنة بازل 3 في 01 جانفي 2012، وأعتمد البنك السعودي على تطبيق والإفصاح على نسبة تغطية السيولة وجعلها سارية المفعول بتاريخ جانفي 2014، كما قام البنك بالزام المصارف على المستوى المحلي بإجراء تقييم داخلي لكفاية السيولة وهذا من خلال إعداد تقارير ربع سنوية لمعرفة أهم النقائص التي سوف تكون على مستوى الأصول عالية الجودة، ومن ثم قيام المصارف على تدارك هذه النقائص من خلال توفير أدوات أكثر مرونة وأكثر سيولة خاصة في الأجل القصير واعتبارها البادرة الأولى للمساهمة في الوصول إلى تحقيق معدلات مرضية من نسبة صافي التمويل المستقر، ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن المصارف السعودية قد استطاعت الوصول إلى تحقيق معدلات أكثر من المقترحة من قبل لجنة بازل 3، والجدول الموالي يوضح مدى التزام المصارف السعودية بتطبيق نسب السيولة المقترحة من قبل اللجنة.

الجدول رقم 05: نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل المستقر في السعودية (نسبة مؤوية)

السنة	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
نسبة تغطية السيولة	178	180.3	175	198.5	197.5	245	210	196	193

113.3	115.8	118.95	127.2	130.5	138	134	130	131	نسبة صافي التمويل المستقر
-------	-------	--------	-------	-------	-----	-----	-----	-----	---------------------------

المصدر: التقارير السنوية الخاصة بالبنك المركزي السعودي للسنوات (2018-2024)

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن البنك المركزي السعودي استطاع ان يطبق كل من نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر وهذا بتحقيق نسب تفوق النسبة المقترحة 100%، وهذا ما يدل على الحرص الشديد على الامتثال لكل القرارات الصادرة على لجنة بازل 3 بالإضافة إلى العمل على التكيف مع بعض القرارات وجعلها تتماشى مع الوضع المحلي، ومن خلال الجدول كذلك نلاحظ ان البنك السعودي وخلال أزمة كورونا أستطاع أن يحقق مؤشرات إيجابية وتنفوق كذلك النسبة المقترحة رغم الخسائر التي مست القطاع المالي والمصرفي سواء على الصعيد العالمي او المحلي، حيث أنه خلال فترات كورونا قام المصرف بإلزام البنوك بتطبيق نسب أقل من نسبة 100% حيث كانت النسبة المقترحة من قبل بنك السعودية 90%، كما يلاحظ كذلك بان نسبة تغطية السيولة لم تستقر خاصة بعد الجائحة ويرجع سبب الانخفاض إلى تراجع الأصول السائلة عالية الجودة، اما الانخفاض الذي شهدته نسبة صافي التمويل المستقر يرجع سببه إلى زيادة التمويل المستقر المطلوب مدفوعا بالتوسع في القروض العقارية، وعليه يمكن القول انطلاقا من النتائج المحققة بأن البنك السعودي له القدرة على تجاوز فترات الضغط على المدى القصير والطويل.

– الكويت: من أجل التطبيق الأمثل والجيد لمعاري السيولة قام بنك الكويت بإصدار تعميم رقم (2/رب/2014/345) بشأن تطبيق معيار تغطية السيولة، وتعميم رقم (2/رب/2015/356) بشأن تطبيق صافي التمويل المستقر، حيث اعتمد مجلس ادارة بنك الكويت بتاريخ 25 أكتوبر 2015 على معيار صافي التمويل المستقر بشكل نهائي وبهذا يعتبر بنك الكويت المركزي من البنوك العربية التي استطاعت ان تواكب التغيرات التي أحدثتها لجنة بازل 3 في الأجل المتفق عليها، كما أن البنك خلال المرحلة 2020-2021 خفض الحد الأدنى لمعيار تغطية السيولة ومعيار صافي التمويل المستقر لنسبة 80% بدلا من 100%، وعليه سيتم ايضاح النسب المتوصل إليها من قبل بنك الكويت في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل المستقر في الكويت (نسبة مئوية)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة تغطية السيولة	-	160	196.1	179.9	193.8	184.2	182.8	180.9	169.3
نسبة صافي التمويل المستقر	-	-	112.9	114.3	113.0	115.2	110.9	114.0	113.3

المصدر: التقارير السنوية الخاص بالاستقرار المالي للبنك المركزي الكويتي لسنة 2023

نلاحظ من خلال الجدول فيما يخص نسبة تغطية السيولة بان بنك الكويت قد حقق نسب مرتفعة تفوق نسبة 100% وهذا يرجع إلى تصاعد قيمة الاصول عالية الجودة، لكن نلاحظ كذلك بأن النسبة من 2019-2023 بدأت في الانخفاض وهذا يرجع في المقام الاول إلى أزمة جائحة كورونا، والسبب الثاني يرجع إلى ارتفاع صافي التدفقات النقدية الخارجة (مقام النسبة) وهذا بسبب اتفاع الودائع الخاصة بالأفراد.

أما نسبة صافي التمويل المستقر فنلاحظ انها شهدت تذبذب وانخفاض خلال السنوات الأخيرة ويرجع ذلك لارتفاع في التمويل المستقر المطلوب (مقام النسبة) بوتيرة سريعة وهذا نتيجة تأثره بزيادة عمليات التمويل، وفي الأخير يمكن القول بأنه رغم المشاكل والأزمات إلا أن بنك الكويت استطاع توفير المناخ اللازم الذي يساعد على استقرار سيولة المصارف وتجنب المخاطر المتعلقة بها.

3.IV. تحديات تطبيق المصارف العربية لمعاري السيولة المقترح من قبل لجنة بازل 3:

من اهم التحديات التي تواجه المصارف العربية

- عدم كفاية ومحدودية الأصول السائلة العالية الجودة، وهذا بسبب قلة تداول هذه الاصول وتركزها على الأوراق المالية الحكومية؛
- الاختلافات في الأنظمة المالية والمصرفية العربية والعالمية؛
- صعوبة بعض الدول العربية مثل مصر على تحويل السندات الحكومية و أذونات الخزينة إلى سيولة عند الحاجة خاصة عند وجود مشاكل على مستوى الجهاز المصرفي ككل؛
- محدودية الاوراق المالية القابلة للتداول مثل ما تعاني منه تونس ولبنان؛
- عدم توفر مراكز للتداول؛
- تحكم المصارف المركزية العربية لبعض الدول على الأوراق الحكومية مما يصعب تداولها وتحويلها لسيولة؛
- عدم وجود انفتاح على الأسواق المالية العالية؛
- عدم توفر لبعض الدول العربية على التصنيف الخارجي الائتماني كشرط من تأهيل الأدوات المالية ضمن مخزون الأصول عالية الجودة، لكن قامت لجنة بازل بإعطاء فرصة من خلال الاعتماد على التصنيف الداخلي للمصرف؛
- صعوبة تعريف بعض المصارف العربية للودائع المستقرة، حيث تجد إشكالية في التقسيم بين ودائع الافراد والنشأة الصغيرة التي ليس لها تاريخ استحقاق؛

- ارتفاع قيمة خطابات الضمان مقارنة مع الضمانات الخاصة بها؛
- عدم توفر أدوات مالية متنوعة ومناسبة لإدارة السيولة؛
- صعوبة إدراج بعض الأوراق مثل السندات ضمن قائمة الأصول عالية الجودة؛
- صعوبة فهم بعض البنود الواردة في النسب المقترحة؛
- ارتفاع الأهمية النسبية للودائع غير المستقرة ذات الطبيعة المؤسسية، الأمر الذي يضخم حجم التدفقات الخارجة المنتظرة؛
- عدم قدرة إدارة المعلومات على توفير بيانات تفضيلية للأصول والالتزامات المدرجة ببسط ومقام النسبة.

٧. النتائج ومناقشتها:

نتيجة للالتزامات المتكررة التي تعرض النظام المصرفي حرصت لجنة بازل للرقابة المصرفية على تطوير إطار رقابي لإدارة مخاطر السيولة وهذا من خلال العمل على تطوير عدد من المتطلبات الرقابية النوعية والكمية لدعم سيولة القطاع المصرفي، حيث انه فيما يخص المتطلبات النوعية فتمثلت في مجموعة القواعد والإرشادات التي يجب أن تعتمد لإدارة السيولة، أما فيما يخص المتطلبات الكمية فتمثلت في نسبتين هما نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، وكل هذا من أجل احتفاظ المصارف بحد أدنى من السيولة في الأجل القصير والمتوسط.

ومن جانبها عملت المصارف العربية على تبني كافة الجهود الكفيلة بالتطبيق الناجح لمتطلبات السيولة الكمية والنوعية، ولكن هذا جعلها تواجه مجموعة من التحديات مثل نقص الموارد، عدم الانفتاح على الأسواق العالمية وغيرها وعلى الرغم من هذه التحديات إلا أن المصارف العربية قد استطاعت تحقيق نسب تفوق المتفق عليها في كثير من الدول العربية، أما الجزء الآخر من الدول فقد حقق نسب جيدة على المستوى القصير وبداية وضع اللمسات الأخيرة للتنفيذ الفعلي فيما يخص النسبة الخاصة بالأجل المتوسط والطويل، وعليه وبناء على ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

- رغم الصعوبات التي واجهتها المصارف العربية إلا انها قامت بالعمل على توفير أدوات لإدارة السيولة على المستوى المحلي، وهذا من أجل تعزيز قوة المصارف لمواجهة مخاطر السيولة؛
- بذل جهود لتطوير أسواق النقد وأسواق رأس المال على المستوى المحلي؛
- حرصت المصارف العربية مع الجهات الرقابية الداخلية وجهات الإشراف الخاصة بالمصارف المركزية على تنوع الأصول السائلة عالية الجودة من أجل تحقيق معدلات عالية من نسب السيولة خاصة نسبة تغطية السيولة؛
- إلزام المصارف العربية بتطبيق المتطلبات النوعية لإدارة مخاطر السيولة، واعتبارها بمثابة التمهيد الذي يساهم في تطبيق المتطلبات الكمية؛
- تكاثف الجهود بين المصارف المركزية العربية واللجان الرقابية من أجل التطبيق الأمثل لإدارة مخاطر السيولة وفق ما أقرته لجنة بازل الثالثة، والحرص على التطبيق الكامل لهذه المقررات؛
- تأكيد السلطات الرقابية على المصارف القيام بإجراءات اختبار الضغط لتقييم مخاطر السيولة على الأقل مرة في السنة؛
- وضع خطط واستراتيجيات طارئة من أجل تحديد مستوى المخاطر وهذا من خلال إجراءات دورية، واستخدام مؤشرات الإنذار المبكر وكل هذا سوف يساهم في تحقيق مستويات جيدة للسيولة المصرفية، ومن ثم الحفاظ على الاستقرار المالي.
- وفي الأخير سيتم عرض بعض التوصيات والتي تندرج في النقاط التالية:
- ضرورة تبني المصارف العربية لنسب السيولة المقترحة من قبل لجنة بازل 3 وهذا من أجل مواكبة التطورات المالية العالمية، ويكون هذا بشكل تدريجي؛
- تبني نسب السيولة الخاصة ببازل 3 وهذا من أجل تفادي وقوع المصرف في المخاطر المتعلقة بالسيولة، ومن ثم الحرص على اداء التزاماته في الأجل المتفق عليها؛
- ضرورة تبني المصارف لأساليب تنبؤ على مستوى الادارة الداخلية بكل بنك تساعد على التقليل أو تجنب المخاطر إن وجدت؛
- تأكيد التعاون بين المصارف المركزية والسلطات الإشرافية من أجل الوصول إلى بناء ادارة لمخاطر السيولة تتمتع بالكفاءة.

الإحالات والمراجع:

- 1 Basel committee on Banking Supervision , liquidity coverage ratio disclosure standers. (2010, 12). Bank for international settlement.

- 2 settlement, B. f. (2013, 1). Basel committee on Banking Supervision, Basel 3: the liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring tools.
- 3 Tamaa, G., & Wilkins, C. (2013). *The Basel 3 Liquidity Standards*. Canada.
- 4 احلام بوعبدلي، و السعيد عبي حمزة. (2014). دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة. مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، صفحة 103.
- 5 البنك المركزي المصري. (2016). *التعليمات الرقابية بشأن إدارة مخاطر السيولة وفقا لمتطلبات بازل 3* ، نسبي LCR.NSFR ، مصر: قطاع الرقابة والإشراف.
- 6 حمدي محمد حمدي مصبح. (2010). واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل وتطوراتها (مذكرة ماجستير). فلسطين: الجامعة الإسلامية غزة.
- 7 حياة النجار. (2013). اتفاقية بازل 3 و آثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، صفحة 284.
- 8 دريد كامل ال شبيب. (2012). *إدارة البنوك المعاصرة*. عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطابع.
- 9 ريمة ذهبي. (2013). لاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011) (أطروحة دكتوراه). قسنطينة: جامعة قسنطينة 2.
- 10 سليمان الناصر. (2014). المعايير الاحترازية في العمل المصرفي و مدى تطبيقها في المنظومة الجزائرية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، صفحة 47.
- 11 سليمان ناصر. (2012). البنوك الإسلامية واتفاقية بازل 3 المزايا والتحديات. مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، صفحة 29.
- 12 سيد عبد الفتاح صالح حسن. (, 2011). منهج محاسبي لإدارة المخاطر المصرفية في ضوء حوكمة تكنولوجيا المعلومات. مجلة العربية للإدارة ، صفحة 11.
- 13 شاكر حمزة. (2012). إدارة السيولة في البنوك الإسلامية (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، سطيف.
- 14 شوقي بورقية. (2011). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية. مجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية ، صفحة 5.
- 15 عبد القادر بريس. (2013). إدارة المخاطر المصرفية و فامقررات بازل 2 و 3 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي و المصرفي العالمي ما بعد الازمة المالية العالمية. مجلة العلوم الانسانية ، صفحة 38.
- 16 فلاح حسن عداي الحسيني، و مؤيد الرحمن عبد الله الدوري. (2003). *إدارة البنوك مدخل كمي و إستراتيجي معاصر*. دار وائل للنشر.
- 17 مريم زايدي. (2017). اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- 18 منى يونس. (2015). تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية و الإسلامية بين الرفع من رأس المال و التحكم في المخاطر (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر: جامعة ورقلة.
- 19 هبة عبد المنعم. (2019). *إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل 3 في الدول العربية*. الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.